

### ﴿الاتفاق الدولي﴾

( عن الإصلاحات الأرمنية )

علم قراء المؤيد من تلاوة صورة البلاغ الرسمي المنشور في صدر عدد يوم الأحد الماضي نقلاً عن الجرائد التركية ، أن الإرادة السنية الشاهانية قد صدرت نهائياً قبل يوم ١٧ أكتوبر على نصوص ذلك الاتفاق التي لخصت في عبارة هذا البلاغ .

ومع علم الجمهور بأن ما منحته بعض ولايات الأناضول من الإصلاحات في هذه الإرادة ، كان مبنياً على مخبرات الدول الثلاث مع الدولة العلية ، وأنه نتيجة تلك الحوادث التي بالغت في تعظيمها إنكلترا واتخذت لها جرائدها خطة التهييج على الدولة العلية إلا أن هذه قد استخرجت لها أصولاً من نظاماتها السابقة وفرماناتها الشاهانية الإصلاحية .

ولذلك ، جاء في عبارة البلاغ الرسمي الآنف الذكر ما نصه :

« هذا وكما أنها قد أجريت إلى الآن

### ﴿الاتفاق الدولي﴾

( عن الإصلاحات الأرمنية )

علم قراء المؤيد من تلاوة صورة البلاغ الرسمي المنشور في صدر عدد يوم الأحد الماضي نقلاً عن الجرائد التركية ان الارادة السنية الشاهانية قد صدرت نهائياً قبل يوم ١٧ أكتوبر على نصوص ذلك الاتفاق التي لخصت في عبارة هذا البلاغ ومع علم الجمهور بان ما منحته بعض ولايات الاناضول من الإصلاحات في هذه الارادة كان مبنياً على مخبرات الدول الثلاث مع الدولة العلية وانه نتيجة تلك الحوادث التي بالغت في تعظيمها انكلترا واتخذت لها جرائدها خطة التهييج على الدولة العلية الا ان هذه قد استخرجت لها أصولاً من نظاماتها السابقة وفرماناتها الشاهانية الإصلاحية

ولذلك جاء في عبارة البلاغ الرسمي  
الآتية الذكر مانصه

« هذا وكما أنها قد أجريت إلى الآن

الإصلاحات الكثيرة في الممالك المحروسة

شياً فشيئاً على ما اقتضته الضرورات

الاجتماعية والامزجة المختلفة فقد صدرت

الارادة السنية بأن يمنح بعض ولايات

الاناضول جميع الإصلاحات المقضى بها

في الدستور والقوانين وخط { الكلكانة }

الهيايوني وفرمان الإصلاحات المالي

والعمل بتفصيل مشتملات تلك

الإصلاحات من نظامانية الولايات

الصادرة في ٢٩ شوال سنة ١٢٧٨

ونظامانمة إدارة النواحي الصادرة في ٢٥

مارس سنة ١٨٩٢ إلى المادة السادسة

والعشرين منها .

بقي علينا أن نُفيد القراء بما تضمنته هذه

النظامات الثلاث المذكورة في البلاغ ، وهي

أولاً : خط الكلكانة . ثانياً : فرمان

الإصلاحات الصادر في ٢٩ شوال سنة

١٢٧٨ . ثالثاً : نظامانمة إدارة النواحي

الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٢ اعتباراً من

أولها إلى المادة السادسة والعشرين منها ،

فإفادة للقراء تأتي على مضمون هاته النظامات

الإصلاحات الكثيرة في الممالك المحروسة شيئاً

فشيئاً على ما اقتضته الضرورات الاجتماعية

والأمزجة المختلفة ، فقد صدرت الإرادة السنية

بأن يُمنح بعض ولايات الأناضول جميع

الإصلاحات المقضى بها في الدستور والقوانين

وخط ( الكلكانة ) الهمايوني وفرمان

الإصلاحات العالي ، والعمل بتفصيل

مشتملات تلك الإصلاحات من نظامانمة

الولايات الصادرة في ٢٩ شوال سنة ١٢٧٨ .

ونظامانمة إدارة النواحي الصادرة في ٢٥

مارس سنة ١٨٩٢ إلى المادة السادسة

والعشرين منها .

ثم استطرده البلاغ في ذكر الإصلاحات

الجديدة التي لم تكن مذكورة في نظامات

سابقة .

بقي علينا أن نُفيد القراء بما تضمنته هذه

النظامات الثلاث المذكورة في البلاغ ، وهي

أولاً : خط الكلكانة . ثانياً : فرمان

الإصلاحات الصادر في ٢٩ شوال سنة

١٢٧٨ . ثالثاً : نظامانمة إدارة النواحي

الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٢ اعتباراً من

أولها إلى المادة السادسة والعشرين منها ،

فإفادة للقراء تأتي على مضمون هاته النظامات

التي اعتبرت جزءاً من الإصلاحات الأرمنية الجديدة .

### خط شريف الكاخانة

أصدر المغفور له السلطان عبد المجيد خان عقب جلوسه على كرسى السلطنة السنية بقليل فرماناً عالياً قرئ علناً على مسمع من جميع وزراء الدولة العلية وجمهور من أمرائها وأعيانها في يوم ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ ( ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ ) ، وهذا نصه مترجماً من كتاب أحمد مدحت أفندي المسمى أس الانقلاب ، ومنقولاً عن تاريخ الدولة العلية لحضرة الفاضل محمد فريد بك وكيل النائب العمومي في محكمة الاستئناف الأهلية وهو :

لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها ؛ ولذا كانت قوة ومكانة سلطنتنا السنية ورفاهية وعمارية أهلها وصلت حد الغاية ، وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناءً على طرو الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر . وبما

هاته المنظمات التي اعتبرت جزءاً من الإصلاحات الأرمنية الجديدة

### خط شريف الكاخانة

أصدر المغفور له السلطان عبد المجيد خان عقب جلوسه على كرسى السلطنة السنية بقليل فرماناً عالياً قرئ علناً على مسمع من جميع وزراء الدولة العلية وجمهور من أمرائها وأعيانها في يوم ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ ( ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ ) وهذا نصه مترجماً من كتاب أحمد مدحت أفندي المسمى أس الانقلاب ومنقولاً عن تاريخ الدولة العلية لحضرة الفاضل محمد فريد بك وكيل النائب العمومي في محكمة الاستئناف الأهلية وهو

لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها ؛ ولذا كانت قوة ومكانة سلطنتنا السنية ورفاهية وعمارية أهلها وصلت حد الغاية وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناءً على طرو الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة فتبدلت قوتها

بالضئف وثروتها بالفقير . وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد وصار التشبث في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولأراضيها المثبتة ولاستعداد وقابلية أهاليها لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين ، واعتماداً على المعونة الإلهية واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية ، قد رؤى من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة ، تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة والمواد الأساسية لهذه القوانين ، هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال ،

الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدة استخدامهم لأنه لا يوجد في الدنيا أمن من الروح والمرض والناموس والمال فلورأى انسان ان هاته مهددة وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل لارتكاب الخيانة فوقيته لفظ روحه وناموسه ، لابد أن يتشبث في بعض إجراءات منها ، وهذا الأمر لا

أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد ، وصار التشبث في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولأراضيها المثبتة ولاستعداد وقابلية أهاليها ، لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين ، واعتماداً على المعونة الإلهية واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية ، قد رؤى من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة ، تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة والمواد الأساسية لهذه القوانين ، هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال ، وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدة استخدامهم ، لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والمرض والناموس والمال ، فلورأى إنسان أن هاته مهددة وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل لارتكاب الخيانة فوقيته لفظ روحه وناموسه ، لابد أن يتشبث في بعض إجراءات منها ، وهذا الأمر لا

يخفى أنه مضر بالدولة والملة ، كما أنه إذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحدد عن طريق الاستقامة ، وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته ، وكما أنه في حال إفقاد الأمن على المال لا يميل الشخص إلى دولته وملته ولا ينظر للانتفاع بأملكه ، بل كما أنه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب . فلو قدر العكس ؛ أعنى لو كان الإنسان آمناً على ماله وأملكه ، فلا شك أنه يشتغل بأموره وتوسيع دائرة عيشه وتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن ، وبهذا يجتهد في تحسين حاله .

وأما مادة تعيين الخراج ، فكل دولة لا بد أن تكون محتاجة إلى العساكر وسائر المصاريف المقتضية للمحافظة على ممالكها ، وهذا لا تيسر إدارته إلا بالنقود والنقود لا تحصل إلا من الخراج ، فلا غرو أن النظر إلى تحسين هذه المادة من أهم الأمور .

هذا ، ولو أن أهالي ممالكنا المحروسة تخلصوا ولله الحمد قبل الآن من بلوى اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الإيرادات الوهمية ، لكن أصول الالتزامات المضرة

وناموسه لا بد أن يتثبت في بعض اجراءات منها وهذا الامر لا يخفى انه مضر بالدولة والملة كما انه اذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحدد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته وكما انه في حال افقاد الامن على المال لا يميل الشخص الى دولته وملته ولا ينظر للانتفاع بأملكه بل كما انه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب . فلو قدر العكس أعنى لو كان الانسان آمناً على ماله وأملكه فلا شك انه يشتغل بأموره وتوسيع دائرة عيشه وتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله

وأما مادة تعيين الخراج فكل دولة لا بد أن تكون محتاجة إلى العساكر وسائر المصاريف المقتضية للمحافظة على ممالكها وهذا لا تيسر إدارته إلا بالنقود والنقود لا تحصل إلا من الخراج فلا غرو أن النظر إلى تحسين هذه المادة من أهم الأمور . هذا ولو أن أهالي ممالكنا المحروسة تخلصوا ولله الحمد قبل الآن من بلوى

اليد الواحدة التي كانت مسيطرة على  
 الايرادات الوهمية لكن أصول الالتزامات  
 المضمرة المعتبرة من ضمن أسباب الخراب التي  
 لم يظهر منها ثمرة نافعة في أى حال لمزل  
 جارية الآن وهذا يعد كتسليم مصالح  
 الملكة السياسية وإدارتها المأثورة  
 رجل وبالأحرى أن نقول بوظيفتها تحت  
 قهره وجبره فإنه ان لم يكن رجلاً أميناً  
 لاشك أنه ينظر إلى فائده الشخصية  
 وتكون كل حركته وسلكه مبنية على  
 قدر وظلمه ولزم بعد الآن على الخراب

مناسب على قدر اقتدار واملاك كل فرد  
 من افراد أهالى الملكة ولا يؤخذ شئ  
 زيادة عن المقرر من احد ما وتحدد وبيان  
 سائر مصروف عساكر دولتنا العلية البرية  
 والبحرية وكل لوازماتهم بموجب قوانين  
 ايجابية والاجراء بمقتضاها

وأما مسألة الجندي فلكونها من المواد  
 المهمة حسب ما ذكر ومع كونه مفروضاً  
 على ذمة الاهالى تقديم المساكين اللازمة  
 للمحافظة على الوطن لكن الجارى الآن  
 هو عدم النظر والالتفات الى عدد النفوس  
 الموجودة بالبلدة بل يطالب من بعض البلدان

المعتبرة من ضمن أسباب الخراب التي لم يظهر  
 منها ثمرة نافعة فى أى حال لم تزل جارية  
 للآن ، وهذا يعد كتسليم مصالح المملكة  
 السياسية وإدارتها المالية ليد رجل ، وبالأحرى  
 أن نقول بوضعها تحت قهره وجبره ، فإنه إن  
 لم يكن رجلاً أميناً لاشك أنه ينظر إلى فائدته  
 الشخصية ، وتكون كل حركاته وسكناته  
 عبارة عن غدر وظلم فيلزم بعد الآن تعيين  
 خراج مناسب على قدر اقتدار وأملاك كل فرد  
 من أفراد أهالى المملكة ، ولا يؤخذ شئ زيادة  
 عن المقرر من أحد ما وتحديد وبيان سائر  
 مصروف عساكر دولتنا العلية البرية والبحرية  
 وكل لوازماتهم بموجب قوانين إيجابية  
 والإجراء بمقتضاها .

وأما مسألة الجندي ، فلكونها من المواد  
 المهمة حسب ما ذكر ومع كونه مفروضاً على  
 ذمة الأهالى تقديم العساكر اللازمة للمحافظة  
 على الوطن ، لكن الجارى للآن هو عدم النظر  
 والالتفات إلى عدد النفوس الموجودة بالبلدة ،  
 بل يُطلب من بعض البلدان زيادة عن تحملها  
 ومن البعض الآخر انقص مما تتحمل ، وهذا  
 فضلاً عما فيه من عدم النظام فإنه موجب  
 لاختلال موارد منافع الزراعة والتجارة .

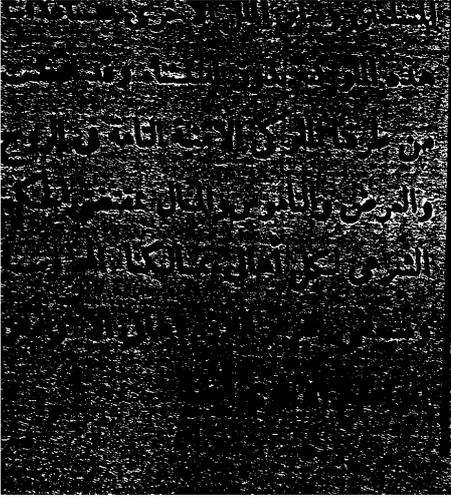
زيادة عن تحملها ومن البعض الآخر انقص  
مما تتحمل وهذا فضلا عما فيه من عدم  
النظام فانه موجب لاختلال موارد منافع  
الزراعة والتجارة

واستخدام العساكر الى نهاية العمر  
امر مستلزم لقطع التناسل فعلى تقدير  
طلب انفار عسكرية من كل بلد يلزم  
وضع وتأسيس اصول مستحسنة لاستخدام  
العساكر أربع أو خمس سنوات بطريق  
المنابذة . والحاصل انه بدون تدوين هذه  
القوانين النظامية لا يمكن حصول القوة

والعمار والراحة فان أساس جميع ذلك هو  
عبارة عن المواد المشروحة  
ولا يجوز بعد الآن اعدام وتدمير  
أرباب الجرح جهارا أو خفيا بدون ان  
تنظر دعاويهم على شكل دقة بمقتضى  
القوانين الشرعية ولا يجوز لغيره ان  
يتمتع بمهر من رايه من امواله ولا  
يكون له الكفاية في ملكه ولا يجوز  
كذلك المنابذة الى غير ذلك من  
الامر ومن اجل ذلك لا يمكن ان يترك  
على اقله كانت ورثته من امواله  
مصادرة امواله لا يحرم ورثته من امواله  
الشرعية وان كان من امواله الشرعية

واستخدام العساكر الى نهاية العمر أمر  
مستلزم لقطع التناسل ، فعلى تقدير طلب  
أنفار عسكرية من كل بلد يلزم وضع وتأسيس  
أصول مستحسنة لاستخدام العساكر أربع أو  
خمس سنوات بطريق المناوبة . والحاصل أنه  
بدون تدوين هذه القوانين النظامية ، لا يمكن  
حصول القوة والعمار والراحة فإن أساس  
جميع ذلك هو عبارة عن المواد المشروحة .

ولا يجوز بعد الآن ، إعدام وتسميم أرباب  
الجرح جهاراً أو خفية بدون أن تنظر دعاويهم  
علناً بكل دقة بمقتضى القوانين الشرعية ، ولا  
يجوز مطلقاً تسلط أحد على عرض وناموس  
آخر ، وكل إنسان يكون مالكا لما له وملكه  
ومتصرفاً فيهما بكمال الحرية ، ولا يمكن أن  
يتدخل في أموره شخص آخر ، وإذا فرض  
ورفعت تهمة على أحد كانت ورثته يرثي  
السلطة منها ، فبعد مصادرة أمواله لا تحرم  
ورثته من ميراثهم الشرعي ، وتمتاز سائر  
تبعية دولتنا العلية من المسلمين وسائر الملل  
الأخرى بمساعدتنا هذه المملوكية بدون  
استثناء . وقد أعطيت من طرفنا المملوكي الأمنية  
التامة في الروح والعرض والناموس والمال  
بمقتضى الحكم الشرعي لكل أهالي ممالكنا



وستزداد أعضاء مجلس الأحكام العدلية  
على قدر الزوم وتجتمع هناك وكلاء ورجال  
دولتنا العلية في بعض الايام التي سستمين  
وجميعهم يدون أفكارهم وآراءهم بالحرية  
التامة بدون تحاش ، وتتقرر القوانين  
المقتضية المختصة بالأمن على الروح والمال  
وتمين الحراج

وستجرى المكاملة اللازمة عنها بدار  
شورى باب السر عسكرية وكلما يتقرر  
قانون يمرض لطرفنا الملوكى لتتويج عاليه  
بخطنا الملوكى حتى يكون دستوراً للمعمل  
الى ماشاء الله

وبما أن هذه القوانين الشرعية  
استوضع لاجاء الدين والدولة والملك والملة  
فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا  
الملوكى بعدم وقوع أى حركة مخالفة لها

المحروسة ، وسيعطى القرار اللازم باتفاق  
الآراء من المواضيع الأخرى أيضاً .

وستزداد أعضاء مجلس الأحكام العدلية  
على قدر اللزوم ، وتجتمع هناك وكلاء  
ورجال دولتنا العلية في بعض الأيام التي  
ستُعين ، وجميعهم يدون أفكارهم وآراءهم  
بالحرية التامة بدون تحاش ، وتتقرر القوانين  
المقتضية المختصة بالأمن على الروح والمال  
وتعيين الحراج .

وستجرى المكاملة اللازمة عنها بدار شورى  
باب السر عسكرية ، وكلما يتقرر قانون  
يعرض لطرفنا الملوكى لتتويج عاليه بخطنا  
الملوكى ، حتى يكون دستوراً للعمل إلى ما  
شاء الله .

وبما أن هذه القوانين الشرعية توضع لإحياء  
الدين والدولة والملك والملة ، فسيؤخذ العهد  
والميثاق اللازم من قبلنا الملوكى بعدم وقوع أى  
حركة مخالفة لها .

وسنحلف قسماً بالله العظيم فى أودة  
الخرقة الشريفة بحضور جميع العلماء  
والوكلاء ويصير تحليفهم أيضاً .

وعلى هذا ، فكل من خالف هذه القوانين

